تحليـــــل جغرافـــي سياســـــي للعلاقات العراقية – الكويتية

أ.د. سعدون شلال

م.د. حميدة عبد الحسين

جامعـــة المثـــنى

كلية التربية للعلوم الانسانية

المقدمـــة

تحظى دراسة الجوار الجغرافي بأهمية كبيرة ضمن الموضوعات الجغرافية السياسية كونها تسلط الضوء عن كثب على الاثر الجغرافي في ضبط ايقاع التوازن بين مصالح الدول المتجاورة .

كان من المفترض ان يكون موقع الجوار بين العراق والكويت باعثا للاستقرار الاندماج بحكم الروابط العديدة بين الدولتين كالدين واللغة والقومية والتاريخ المشترك وغيرها ، الا ان ثمة متغيرات اسهمت بشكل مباشر وغير مباشر لأن تصل العلاقة بينهما الى حد القطيعة بسبب احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ الذي احدث شرخا كبيرا بين الدولتين بشكل خاص والنظام الاقليمي العربي بشكل عام . وقد شكل سقوط النظام السياسي في العراق في عام ٢٠٠٣ على ايدي الاحتلال الامريكي وقيام نظام سياسي جديد بداية جديدة لأستئناف العلاقات بين الدولتين يسودها طابع التعاون المشترك والاحساس بما يحيط المنطقة من مخاطر ، لتضع البلدين على اعتاب مرحلة قوامها تعزيز المنافع ودرئ المخاطر التي قد تضر بمصالحهما .

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

مشكلة البحث

تمثلت بمجموعة من التساؤلات غير المجاب عنها وهي على النحو الاني :

- ما طبيعة العلاقات العراقية الكويتية ؟ .وهل ثمة تغيرات في هذا العلاقة ؟ .
- ما المحددات التي كانت وراء رسم طبيعة هذه العلاقة ؟ .
- ما المستقبل الجيوبوليتيكي للعلاقات العراقية الكويتية ؟ .

فرضية البحث

تمثلت فرضية البحث بالاجابة على التساؤلات مشكلة البحث وهي على النحو الاتي :

- اتسمت العلاقات العراقية الكويتية منذ نشأة الدولة العراقية في عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠١٥ بالتباين والاختلاف والوصول الى مرحلة القطيعة تارة والتعاون والتقارب في وجهات النظر تارة اخرى بحكم العديد من المتغيرات في البيئتين الداخلية والخارجية .
- يشير المستقبل الى ان العلاقة بين العراق والكويت سوف تتسم بالتعاون الجاد رغم وجود بعض الملفات العالقة بينهما نتيجة لما تتعرض له المنطقة بكاملها من تغيرات سريعة تستدعي من الدولتين التقارب اكثر من ذي قبل .

هدف البحث

يهدف الى ما يأتي :

- التعرف على طبيعة العلاقات العراقية الكويتية منذ نشأة الدولة العراقية في عام ١٩٢١ وحتى ٢٠١٥ .
- الكشف عن المحددات الداخلية والخارجية التي كانت تقف حائلا دون استمرارية حسن الجوار بين البلدين .
- وضع تصور مستقبلي لما ستؤول اليه العلاقات بين البلدين في المستقبل القريب .

منهج البحث

اعتمد الباحثات في بحثهما على منهجين رئيسين هما المنهج التاريخي والمنهج التحليلي لتحقيق هدف البحث

حدود البحث

تمثلت الحدود المكانية للبحث بالحدود السياسية لدولتي العراق والكويت ، اما الحدود الزمانية فقد امتدت من عام ١٩٢١ الى عام ٢٠١٥ مع وضع تصور مستقبلي لما ستؤول اليه العلاقات بينهما .

هيكلية البحث

ولتحقيق هدف البحث قسم الباحثان بحثهما على خمسة مباحث هي :

المبحث الاول : العلاقات العراقية الكويتية من عام ١٩٢١ – ١٩٦٣ .

المبحث الثاني : العلاقات العراقية الكويتية من ١٩٦٣ – ١٩٩١ .

المبحث الثالث : العلاقات العراقية الكويتية من ١٩٩١ – ٢٠٠٣ .

المبحث الرابع : العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣ .

المبحث الخامس : مستقبل العلاقات العراقية الكويتية .

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

المبحث الاول :العلاقات العراقية الكويتية من عام ١٩٢١ - ١٩٦٣

عندما نأتي الى الحديث عن مسار العلاقات العراقية – الكويتية ، فان لأهمية الموقع الاستراتيجي لدولة الكويت دوراً مهم في رسم ذلك المسار ، ناهيك عن دوره في تشكيل ملامح النظام السياسي والاجتماعي للدولة الكويتية الحديثة فيما بعد . يحد الكويت من الشمال جمهورية العراق ومن الجنوب والغرب المملكة العربية السعودية ، ومن الشرق مياه الخليج العربي التي تفصلها عن جمهورية ايران الإسلامية ، لتكون بذلك ملتقاً لمجموعة متعددة من الثقافات انعكست بشكل جلي على التركيبة السكانية بما يضفي طابع التعددية مع المحيط الجغرافي . والكويت دولة صغيرة الحجم بالمقارنة مع محيطها الجغرافي ، وهي تقع ضمن الـ (٥٠) دولة الأصغر في العالم . ان ما جعل الكويت تعوض هذا النقص في صغر المساحة إمكاناتها الاقتصادية المتمثلة بالثروة النفطية وتوظيفها لها في دعم المجتمع الدولي ، الامر الذي جعل لها وزناً إقليمياً وعالمياً[١].

لم تكن العلاقات العراقية – الكويتية على طبيعتها منذ العهد العثماني ، اذ ان الكويت كانت قضاءً تابعاً لولاية البصرة ، وكان حاكم الكويت يحمل لقب قائم مقام تابع لولاية قضاء البصرة ، وعلى اية حال اثر ظهور النفوذ الروسي الألماني في منطقة الخليج كمنافس لبريطانيا التي كانت الدولة الاوربية الوحيدة الموجودة في الخليج آنذاك ، توجهت الأخيرة للتفاوض مع الباب العالي من جهة وكسب ولاء شيوخ الكويت والتعاون معهم بمكافئة مالية قدرها (١٥.٠٠٠) جنيه إسترليني من جهة أخرى . الا ان حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح طلب بدلاً عن ذلك وعداً من بريطانيا بحماية الكويت ، ونتج عن ذلك توقيع معاهدة بين الطرفين عام ١٨٩٩ ، تعهد الجانب البريطاني بحماية الكويت مقابل التزام حاكم الكويت بعدم تأجير أراضيه لأي دولة أخرى الا بعد موافقة بريطانيا[٢].

بيد ان الاتفاقية لم تأخذ الطابع السري كما كان الاتفاق بين حاكم الكويت والبريطانيين ، فوصلت الى الدولة العثمانية التي اعترضت عليها وحشدت قواتها في البصرة ، فأرسلت بريطانيا اسراب طائرات للكويت لحمايتها ودارت مفاوضات بين الجانبين العثماني والبريطاني نتج عنها اتفاق سري تضمن إبقاء الوضع الكويتي كما هو .

وفي تطور مهم عدت الكويت قضاءً ذا حكم ذاتي تابع للإمبراطورية العثمانية في عام ١٩١٣ عندما اتفقت بريطانيا مع الدولة العثمانية بما عرفت باتفاقية لندن وفيها تم تحديد مناطق النفوذ في شرق الجزيرة العربية وتحديد لشكل الحدود بين العراق والكويت فكان ذلك اول تحديد دولي للحدود بينهما ، الا انه لم يوضع موضوع التنفيذ بسبب قيام الحرب العالمية الأولى . واستمر الوضع على ما هو عليه حتى عام ١٩٢٢ عندما عقدت مؤتمر العقير الذي مثل الكويت فيه الميجور مور المندوب السامي فيها ومثل العراق السير بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني وتتميز هذه المعاهدة بالاتي :

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

١- لأول مرة في تاريخ العلاقات العراقية – الكويتية توجد حدود دولية والسبب هو انه لا يوجد كيان سياسي باسم العراق آنذاك وكل ما موجود منذ عام ١٩١٣ هو حدود بين الكويت وولاية البصرة العثمانية .

٢- رغم وجود البريطانيين على جانبي الحدود فان ذلك لم يمنع حكومة لندن بصفتها دولة حامية في الكويت او دولة منتدبة من قبل عصبة الأمم المتحدة في العراق ان تعترف بان هناك خطأ للحدود بين البلدين [٣] .

تكمن الرغبة البريطانية في تحديد الحدود وترسيمها لا لظهور فكرة الكيان والدولة الحديثة في المنطقة، وانما لظهور النفط الذي كان معلوماً لدى الشركات الأجنبية في الخليج قبل بداية الحرب العالمية الأولى . ومن ثم يمكن القول ان بداية ظهور المشاكل كان مع ظهور النفط والكشف والتنقيب عنه حتى انتاجه بكميات اقتصادية .

وبحكم الوجود البريطاني في الكويت بموجب اتفاقية الحماية وانتدابها على العراق يمكن القول ان العلاقات العراقية – الكويتية شهدت هدوءً واستقراراً نسبياً في بداية عشرينيات القرن الماضي [٤] .

منحت بريطانيا العراق الاستقلال السياسي في عام ١٩٣٢ ، مع بقائها تتحكم بالأوضاع فيه واصبح دولة مستقلة بحدود الاتفاقية البريطانية – العثمانية لعام١٩١٣ ، وعلى اثر ذلك تدهورت العلاقات بين العراق والكويت في عهد الملك غازي الذي تسنم العرش بعد وفاة والده الملك فيصل عام ١٩٣٣ ، وقد بدأت معه ولأول مرة المطالبة بالكويت بعدها قضاءً تابعاً للبصرة في عام ١٩٣٧ . ومن اجل ذلك انشأ إذاعة في القصر الملكي ببغداد (قصر الزهور) موجهة تطالب باسترجاع الكويت ، كما أوردت الصحف العراقية آنذاك نبأ عزم العراق ضم الكويت وان الملك اصدر أوامره بهذا الخصوص [٥] ، ناهيك عن تكوينه نواة لحزب سياسي وتيار قومي من الكويتيين من داخل الكويت ، وقد لاقت تصريحاته صدى داخل المجلس التأسيسي الذي صوت منه (١٠) أعضاء من اصل (١٤) عضواً للانضمام الى العراق فعمت الفوضى داخل الكويت وأعلنت حالة الطوارئ في البلاد ، الا ان هذه الازمة انتهت مع مقتل الملك بظروف غامضة في عام ١٩٣٩ وبداية الحرب العالمية الثانية [٦] .

وتحت مظلة نظام اتحادي يعرف بأسم (الاتحاد الهاشمي) برزت مرة أخرى مطالبة العراق بانضمام الكويت في ١٤ / شباط / ١٩٥٨ . وكانت غاية العراق تدور على ضرورة انضمام الكويت للاتحاد لان في ذلك تخفيف لأعباءه المالية المترتبة على ذمته ضمن هذا الاتحاد من جهة وان انضمام دولة غير هاشمية - لا تحكمها اسرة هاشمية – من شأنه ان يشجع الأقطار العربية الأخرى للانضمام الى الاتحاد [٧] .

وما ان اعلن النظام الجمهوري في العراق في ١٤ / تموز / ١٩٥٨ بزعامة عبد الكريم قاسم حتى ازدادت هواجس الكويتيين من تكرار مطالبة العراق بالكويت ، فأخذت الأخيرة تسعى للاستقلال حتى يتعزز موقفها عربيا ودوليا فتبادلت في حزيران من عام ١٩٦١ الرسائل مع الحكومة البريطانية لإلغاء المعاهدة المذكورة ، ولم تمض أسابيع حتى انضمت الكويت الى

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

الجامعة العربية كدولة مستقلة ثم ما لبثت ان انضمت الى منظمة الأمم المتحدة[٨] .

القت هذه الاحداث المتسارعة بظلالها على حكومة عبد الكريم قاسم التي اتخذت مجموعة من الإجراءات هي[٩]:-

١- رفض الرئيس عبد الكريم قاسم باستقلالية الكويت وطالب بضم الكويت الى العراق لأسباب تاريخية وقانونية وسياسية وقد جوبه بالرد السلبي من قبل حاكم الكويت وبريطانيا .

٢- طرح قضية استقلال الكويت في الجامعة العربية في تموز من عام ١٩٦١ من قبل ممثل العراق في الجامعة محذراً من قبول عضويتها في الجامعة والاعتراف بعائديتها للعراق ، وعلى المستوى الدولي أيضا طالب ممثل العراق في الأمم المتحددة عدم الاستجابة لطلب شيوخ الكويت في الانضمام اليها.

٣- وجه العراق مذكرات للبعثات الدبلوماسية والسياسية للدول العربية في بغداد مخالفة قبول الكويت عضواً في الجامعة العربية لميثاق الجامعة واغراضها العليا .

كان لقرار الرئيس عبد الكريم قاسم بضم الكويت ، ثلاث تداعيات مهمة هي[١٠] :

أ- التداعيات الإقليمية :

اجرى امير الكويت اتصالاته السريعة مع ملك المملكة العربية السعودية سعود بن عبد العزيز واخبره بالقرار العراقي ، فاصدر العاهل السعودي أوامره بأرسال قوات سعودية لمساعدة الكويت ، ومن جانبه رفض شاه ايران ممارسات الحكم الجمهوري في العراق لمطالبته بضم الكويت . وقد اثارت مطالب العراق هواجس حكام الخليج الذين كانوا يفكرون في الاستقلال عن بريطانيا .

ب - التداعيات العربية

امتدت تداعيات القرار العراقي لتشمل الملك حسين الذي رفض ان يمد يداه الى الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم ورفاقه من قادة ثورة ١٩٥٨ كونه انهى حكم الاسرة الهاشمية في العراق ، فكان الأردن اول المعارضين لضم الكويت . وفي سياق تداعيات الازمة أيضاً ان تحقق الامن الجماعي لأول مرة متمثلاً في ارسال قوات عربية الى الكويت ، وقد اشتركت أربعة دول عربية هي المملكة العربية السعودية ومصر والسودان والأردن في تكوين قوات الدعم العسكري الذي بلغ قوامها (٢٣٠٠) جندي وصلت بالتدرج محل القوات البريطانية وبالمقربة من الحدود بين البلدين .

ج- التداعيات الدولية

تمثلت بنزول القوات البريطانية في الأول من تموز عام ١٩٦١ بناءً على طلب الشيخ عبد الله السالم الصباح وتنفيذاً للبند الرابع من اتفاقية الاستقلال مع بريطانيا وكان للرأي البريطاني الداخلي دعمه في هذه الخطوة لأن ضياع الكويت يعني ضياع قلعة من قلاع الجنيه الإسترليني في الشرق ، وجاء الموقف الأمريكي داعماً بالكامل للأجراء البريطاني وان كان قد ذهب الى الاعتقاد بوجود دوافع سوفيتية وراء" مغامرة قاسم " وفي الأمم المتحدة قدمت بريطانيا مشروعاً الى مجلس الامن في ٢ / تموز / ١٩٦١ يدعو الى احترام سلامة أراضي الكويت وضمان المجلس لذلك ، الا ان الفيتو

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

السوفيتي كان حاضراً في اسقاط المشروع البريطاني ومشروع قبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة وظل الفيتو السوفيتي قائماً حتى زوال حكم الرئيس عبد الكريم قاسم .

مما لا شك فيه ان مطالبة الرئيس عبد الكريم بضم الكويت أتت في وقت برز فيه العراق كقوة إقليمية يمتلك ما يؤهله لأن يلعب دوراً محورياً في المنطقة العربية في وقت تعاني الكثير من البلدان العربية من تبعات حداثة الاستقلال ومن ثم ان العراق كان بحاجة الى منفذ بحري على الخليج العربي يتناسب مع ما يمتلكه من مقومات القوة معتمداً في ذلك على الاتفاقيات بين العراق والكويت في ظل السيطرة البريطانية – العثمانية على المنطقة .

المبحث الثاني : العلاقات العراقية الكويتية من ١٩٦٣ – ١٩٩١

لذا يمكن القول ان تلك الحقبة شهدت مواجهة عراقية – كويتية سياسية وإعلامية كادت ان تصل الى العسكرية لكنها انتهت مع الانقلاب العسكري في ٨ / سباط من عام ١٩٦٣ ، لتبدأ مرحلة جديدة من عام ١٩٦٣ – ١٩٦٨ قوامها التعاون والوفاق بعد ان تسلم عبد السلام عارف السلطة وتجللت بزيارة وفد كويتي لبغداد برئاسة صباح السالم الصباح رئيس الوزراء الكويتي واختتمت الزيارة بتوقيع اتفاق مشترك موقع بين البلدين بتاريخ ٤ / ١٠ / ١٩٦٣ وكان من اهم بنوده ما يأتي :-

١- اعتراف جمهورية العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة على حدودها المعينة في عام ١٩١٣

٢- تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات بين البلدين .

٣- إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين .

٤- تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء[١١] .

بعد تسنمه للسلطة في العراق بعد عام ١٩٦٨ تعامل حزب البعث – الحزب الحاكم آنذاك – مع الكويت من باب سياسة الامر الواقع لكن هذا لا يعني اختفاء الخوف عند الكويتيين من نوايا النظام وبنفس الوقت ظل التوتر يشوب العلاقات بينهما حتى مع دخول التوتر في العلاقات العراقية – الإيرانية في نهاية الستينيات من القرن الماضي حول قضية شط العرب ليكون بذلك عامل لقطع الشك باليقين لدى الكويتيين حول ما يفكر به الحزب الحاكم في العراق ، الذي استخدم مزيجاً من الاقناع والضغط على الكويت لوضع قواته في المناطق الكويتية كجزء من قوات عسكرية لحماية ميناء ام قصر من هجوم وشيك. ثم ما لبث العراق ان تبنى طريقاً عبر الأراضي الكويتية يؤدي الى مواقعهم على الخليج مع نهاية عام ١٩٧٢ ، وفي عام ١٩٧٣ اصطدمت القوات العراقية مع نقطة تفتيش للشرطة الكويتية انتهت بقتل اثنين من الكويتيين واحتلال نقطة التفتيش . وبالتأكيد اججت هذه الأحداث الازمة من جديد بين البلدين لكن كان للدور العربي المساند للكويت دوراً في تطويقها وتغيير

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

موقف العراق بعد ان حسم النزاع العراقي – الإيراني باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، وعندها وافق العراق من سحب قواته من الكويت[١٢] .

لم يطرأ أي تغيير في العلاقات العراقية – الكويتية خلال النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي الا ان هناك متغيران ساهما في تعميق العلاقة بين البلدين أولهما انتصار الثورة الإسلامية في ايران عام ١٩٧٩ ، بقيادة الامام الخميني ، وثانيهما استلام " صدام حسين" دفة الحكم في العراق في العام ذاته . ولعل رؤية الكويت بعد نجاح الثورة كانت ترى بانها – وغيرها من البلدان العربية – الحديقة الخلفية لتصديرالثورة الإيرانية اليها من جهة وان العراق يمثل حارس البوابة الشرقية للامة العربية الذي يستطيع ان يكبح امدادات الثورة وتصديرها من جهة أخرى . فتجلى عمق العلاقات العراقية – الكويتية بوضوح من خلال الدعم المالي والسياسي والاقتصادي والإعلامي للعراق خلال فترة الحرب ١٩٨٠ – ١٩٨٨ لكن ما تلا فترة الحرب بدت العلاقة بينهما تحتضر في رمقها الاخير لتنتهي بأحتلال العراق للكويت في ٢ / اب / ١٩٩٠ .

وقبل الولوج بتفاصيل هذا الحدث المفصلي لابد من معرفة الأسباب الكامنة وراءه ، وتتمثل بالاتي :

١- ان العراق كان يعيش اوضاعاً اقتصادية ومالية صعبة بعد انتهاء الحرب وهذا شكل مدخلاً حقيقياً للضغط عليه وحمله للاستجابة لأي مطلب كويتي .

٢- شكلت معادلة الإنتاج النفطي والتحكم بمستوى الأسعار واحدة من اهم الأدوات الفاعلة للضغط ، ففي الوقت الذي كانت فيه المسألة اقتصادية تتعلق بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمديونية الخارجية التي تفرض ضغوطا قوية على العراق تحولت الى زيادة واضحة في معدلات انتاج النفط في الكويت والامارات خارج حصصها المقررة مما ترتب عليها من انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية وتسببت في حدوث انكماشا حادا في عوائد العراق المالية ، ومن باب التذكير انخفض السعر الرسمي المقرر لنفط أوبك في النصف الأول من ١٩٩٠ من (١٨) دولارا للبرميل الى (٧) دولارات للبرميل في النصف الثاني من العام ذاته .

٣- رافقت ما حدث حملة إعلامية معادية للعراق تقودها الولايات المتحدة الامريكية وعلى نطاق واسع مفادها ان العراق حقق على صعيد التسلح إنجازات فائقة واصبح دوره يتنامى كقوة إقليمية في المنطقة . وقد استخدمتها الأخيرة – الولايات المتحدة – لإثارة مخاوف الدول الخليجية من الخطر العراقي وما من حل الا تحجيم دوره من خلال الحاق الضرر به مالياً .

٤- استغلت الكويت ظروف الحرب وقامت بتنصيب منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي وصارت تسحب النفط منه بطريقة افقية ومن ثم الحقت الضرر بالعراق مرتين الأولى بأضعاف اقتصاده والثانية بسرقة نفطهُ اذا جاز التعبير[١٣] .

٥- قدم العراق مجموعة مطالب اثناء محادثاته مع الجانب الكويتي التي يمكن عدها بمثابة صب الزيت على النار وزادت من تشنج الطرف الكويتي هي :

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

أ- ان تشطب الكويت ١٣ مليار دولار قيمة ديونها على العراق .

ب- ان تؤجر الكويت جزيرتي وربة وبوبيان لمدة ٩٩ عاماً .

ج- توقف الكويت عن سحب النفط العراقي من حقول الرميلة .

د- ان تقدم الكويت قرضاً مقداره (١٠) مليارات دولار لإعادة اعمار العراق[١٤] .

وبعد فشل مساعي الجامعة العربية في حلحلة الازمة انتهى الامر باحتلال العراق للكويت في ٢ / اب / ١٩٩٠ عسكريا وتم اعلان الكويت المحافظة التاسعة عشر من محافظات العراق وقام باتخاذ عددا من الإجراءات هي :-

١- قام العراق بضم الكويت تجاوباً مع رغبة ممن أسماهم ثوار الكويت الذين دعوا العراق لمساندتهم بعد ثورتهم ضد الاسرة الحاكمة الكويتية وجاءت هذه الخطوة نزولا للوحدة الاندماجية الشاملة مع العراق .

٢- الغاء العملة الكويتية وعدم التعامل معها .

٣- اصدار قرارات تلغي حكم اسرة ال صباح كما تم ضم الإدارات الحكومية و القطاعات الكويتية المختلفة للحكومة العراقية .

٤- تغيير اسم الكويت الى الكاظمية وقد ارجع النظام الحاكم هذه الإجراءاتالى ما اسماها بعودة الفرع الى الأصل وبالحق التاريخي للعراق في الأراضي الكويتية التي كانت تعد تاريخياً من ارض العراق[١٥] .

اوجد الاحتلال واقعاً وتوصيفاً جديداً للمشكلة ، ضمن الزاوية الدولية والإقليمية والعربية كانت الأنظار تتجه حول كيفية اجبار العراق على الانسحاب سواء بالمبادرات السياسية او بالقوة العسكرية . اما من الزاوية العراقية فتمحور الموقف بضرورة افشال اية مساعٍ دولية وإقليمية جديدة لاستخدام القوة العسكرية في مواجهة العراق وفي الوقت نفسه التحذير من مغبة الاقدام على هذا العمل نظراً لما يمتلكه العراق من أسلحة دمار شامل قد يلجأ الى استخدامها في مواجهة أي عمل عسكري مضاد[١٦] .

لم تجد الجهود المبذولة عربياً ودولياً نفعاً في اقناع العراق لسحب قواته من الكويت وإيجاد الحلول المناسبة لتسوية الازمة بالطرق السلمية لينتهي الامر بالتدخل العسكري بموجب قرار صادر عن مجلس الامن ، انتهى بإخراج القوات العراقية من الكويت مهزومة ودمرت بنيتها التحتية بالكامل .

تمخض عن عملية الاحتلال العراقي للكويت واخراجه منها مدمراً أربعة جوانب أساسية تعبر بوضوح عن الوضع القائم اثناء وبعد عملية الاحتلال ويمكن تأشيرها على النحو الاتي[١٧] :-

أ- الجانب النفسي :

كان لازمة الخليج بشقيها – الغزو والحرب – وما تتضمنه من مأسي إنسانية تأثيراً واضحاً على سلوك ومواقف الدول العربية إزاء بعضها البعض وإزاء النظام الإقليمي برمته وكان ذلك بمثابة انهيار كامل للثقة الجماعية لا فقط بالحكومات فحسب بل بالشعوب العربية أيضا . لذا يمكن القول ان الغزو قدأدى الى انهيار الثقة في وجود قيود عرفية وقانونية على نطاق استخدام القوة فيما بين الدول العربية وفي المقابل تمخض عن عدم إمكانية انهاء الغزو

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

باستخدام القوة العسكرية العربية او الخليجية دفعت بالدول الخليجية الى تخطي احدى المحرمات الكبرى في السياسة العربية تمثلت بالاستعانة بقوات اجنبية في مواجهة دولة عربية .

ب- الجانب الامني

تمثلت ابرز تجليات الغزو خسارة النظام العربي السباق لصالح السيطرة المباشرة للنظام الدولي على إدارة الازمة سياسياً وعسكرياً والاخفاق في توفير اجماع عربي حيال الموقف من الغزو ، ومن ثم فشل ما يسمى دبلوماسيا بالحل العربي . فضلاً عن سقوط الجانب المعنوي في فكرة الدفاع العربي المشترك وكل ما حصل في هذه الازمة هو تحالف عسكري بين مصر وسوريا ودول الخليج وكانت النية تتجه نحو إعطاءه طابع الثبات والاستقرار بعد نهاية الحرب لكنه سرعان ما تحول الى تحالف سياسي جديد اكثر من كونه تحالفاً عسكرياً لضمان امن الخليج . لان دول الخليج تفسر اعلان دمشق بصيغة اقرب الى الالتزام الأمني منه الى ترتيب وقائي يتضمن نشر قوات فعلية في الأراضي الخليجية بهدف تحقيق الردع المطلوب لأي عدوان مماثل للغزو العراقي للكويت . ويبدو من خلال ما تم طرحه ان دول الخليج تحاول التنسيق بين ثلاث طبقات او مستويات لنظام امن الخليج الأول هو ضمانات الامن المقدمة من جانب الحلفاء وعلى راسهم الولايات المتحدة القوة الوحيدة المؤهلة عسكريا لالتزام واسع النطاق بردع أي عدوان من جانب الجيران الإقليميين ، والثاني هو التوازنات ذات التأثير المباشر من الناحية الجغرافية – السياسية لمنطقة الخليج لذا فان دول الخليج تشعر بضرورة ادخال كل من تركيا وايران كقوى فاعلةلا يمكن تجاهلها ، لأنه من غير المعقول ان تنشر قوات عربية بالقرب من الحدود الإيرانية ، والثالث فهو ترتيباتالامن الاختيارية في النطاق الإقليمي الاوسع ويدخل فيها اعلان دمشق . وتكمن المشكلة في صعوبة احداث تناسق فيما بين المستويين الثالث والثاني بسبب الحساسيات الأمنية والسياسية .

ج- الجانب السياسي

انقسم النظام العربي في جانبه السياسي على ائتلافين متوازيين نسبياً ، الائتلاف الأول يتمحور حول رفض الغزو العراقي للكويت ونتائجه والعمل على تصفيته وضم هذا الائتلاف (١٢ دولة) ، اما الائتلاف الثاني فضم تسع دول عربية منها العراق اجتمعت على رفع رفض التدخل العسكري الأجنبي في ازمة الخليج . وقد ترتب على اثر ذلك حدوث فجوة كبيرة بين المغرب العربي والمشرق العربي ، بما فيها مصر ، هذه الفجوة كانت تهدد بانفصام حقيقي بين جناحي الوطن العربي وهذا الامر كان طبيعيا بحكم هبوط مكانة الجامعة العربية التي تمثل الجسر الرابط بين المشرق والمغرب ، ناهيك عن انهيار الحركة الجماهيرية التي تفجرت مع ازمة الخليج وبعد هزيمة العراق وتحولها الى مخزون من السخط الجماهيري ، ثم ان هزيمة العراق وتطبيق كل القرارات الدولية عليه لم تؤد الى سقوط نظامه السياسي بل تحجيم دوره ، الذي قاد الى سحق انتفاضة الجنوب والشمال ناهيك عن غموض واضح اكتنف مستقبله السياسي في ظل العزلة الدولية .

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

د- الجانب الثقافي

كان من ركائز بناء النظام الإقليمي العربي التجانس الثقافي (اللغة والدين) والذي على ضوءه رسمت الحدود الجغرافية – السياسية . وقد تضمن ذلك بدوره قطعاً سياسياً ورمزياً قوياًللاتصال الجغرافي الشاسع الذي يضم الى جانب العالم العربي اجزاءً كبيرة من غرب اسيا غير العربية وكذلك منطقة الشرق الافريقي وجزء من غرب افريقيا .

ان دخول العراق الى الكويت وخروجه مهزوماً منها ترتب عليه تدمير للآلة العسكرية العراقية لتصل الى ثلث ما كانت عليها قبل الحرب ومن ثم ازيلت أسباب عسكرة النظام السابق ، كما انه عانى كثيراً من تحولات في النظم الدولية والجغرافيا السياسية الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفيتي السابق حليفه الذي كان يراهن عليه النظام السابق بسبب اخفاقه في التعامل مع الحقائق لسيناريو ما بعد الحرب ، الى جانب انهيار التوازن الذي كان يمثله العراق في امن الخليج واعتماد اهل الخليج على التدخل الدولي لدرء الاخطار وعقد اتفاقيات امنية مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة يتم تجديدها كل عشر سنوات[١٨] .

المبحث الثالث : العلاقات العراقية – الكويتية ١٩٩١ – ٢٠٠٣

بعد اخراج العراق من الكويت وتدمير بناه التحتية ، وافق على التوقيع على قرارات الأمم المتحدة ، واصبح تحت طائلة العقوبات الدولية السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وقد اخذت العلاقات العراقية – الكويتية طابع القطيعة ، ولم تشهد انفتاحا قط خلال المدة ١٩٩١ – ٢٠٠٣ .

ويمكن ان نلمس هذه الحقيقة من خلال إصرار الكويت – مع دول مجلس التعاون – على مطالبة العراق بتطبيق قرارات الأمم المتحدة بما فيها الافراج عن الاسرى الكويتيين ودفع التعويضات وإعادة الممتلكات الكويتية ، ومن جانبه اعترف العراق في ١٤ / ١٠ / ١٩٩٤ بسيادة الكويت ، وامتثاله لقرار مجلس الامن غير المنصف ذو الرقم ٨٣٣ / ١٩٩٣ المتضمن اعترافه بالحدود البحرية بينه وبين الكويت كما رسمتها اللجنة التابعة للأمم المتحدة ، واحترامه لحرمة الحدود[١٩] .

كان من المفترض ان يكون لهذه التنازلات المقدمة من العراق وقعاً على طبيعة العلاقات مع الكويت ، الا ان ذلك لم يكن له أي تأثير في الحكومة الكويتية التي استمرت بتنفيذ القرارات الدولية من دون الاخذ بعين الاعتبار معاناة الشعب العراقي ، ويمكن الاستدلال على هذه الحقيقة عندما طرد العراق المفتشين الدوليين وبدء القصف الجوي للعراق فيما سميت بعملية ثعلب الصحراء أواخر عام ١٩٩٨ التي أبدت فيها الكويت تأييدها المطلق للمطلب الأمريكي بنقل المزيد من القوات الامريكية الى الأراضي الكويتية استعداداً لتوجيه ضربة عسكرية الى العراق في حين تجنبت المملكة العربية السعودية الخيار العسكري[٢٠] .

ولما فشلت الوساطات المتكررة بين البلدين بما في ذلك القمم العربية وجه رئيس النظام السابق " صدام حسين" في ٧ / ١٢ / ٢٠٠٢ رسالة اعتذار للشعب

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

الكويتي عما اسماه أخطاء الماضي في إشارة منه الى غزوه للكويت عام ١٩٩٠ ، الا انها لم تكن مدخلاً مرحباً به من قبل الحكومة الكويتية لإعادة ترتيب العلاقات ، اذ رفضت الأخيرة الاعتذار[٢١] ، وانخرطت مع دول الخليج الأخرى للتحضير لضرب العراق ، وذلك بإعلانها الاستعداد لاستقبال (٦٢) الف جندي امريكي استعداداً لدخولهم العراق بعد امتناع تركيا عن ذلك والسماح للقوات الامريكية باستخدام القاعدتين الجويتين العسكريتين (علي السالم ، واحمد الجابر) وفتح جميع موانئها البحرية لحلف الناتو وتقديم ما قيمته (٢٠٦) مليون دولار للقوات الامريكية فضلاً عن (٦٠) مليون دولار كدعم عيني يشمل الغذاء والوقود الى جانب منح قاعدتين بريتين كمركز قيادة للقوات الامريكية في الشمال مخيم الدوحة وفي الجنوب مخيم عرفيجان ، وكتقدير للموقف الكويتي الداعم للحرب على العراق صنف الرئيس الأمريكي بوش الابن الكويت حليفاً استراتيجياً للناتو وهي الصفة المعطاة لمملكة البحرين ولم يحصل عليها الا القليل من دول العالم[٢٢] .

المبحث الرابع : العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ٢٠٠٣

يبدو مما تقدم ان الكويت ساهمت وبشكل فاعل في تهيئة الأرضية المناسبة لاحتلال العراق في عام ٢٠٠٣ الذي اسقط اهم أعمدة النظام الإقليمي العربي ، وهكذا تغير نظام الحكم في العراق المؤرق الوحيد للكويت ، وتغيرت طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي على وجه الخصوص .

لم تدر الكويت ظهرها للعراق وتتركه من دون ان تكون لاعب مؤثر في الكثير من شؤونه بعد ان كانت عقدة الخوف تحكمها طوال اكثر من عقد ابتدأت الكويت مشوارها عندما رحبت بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي في تموز من العام ذاته كهيئة سياسية إدارية مؤقتة واعتبرت ذلك خطوة إيجابية باتجاه تشكيل الحكومة العراقية[٢٣] . لتنتقل بعد ذلك لأعرابها ودعمها وتأييدها للحكومات التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣ ، وقيام رؤساء هذه الحكومات بزيارتها بغية فتح صفحة جديدة قوامها تعزيز العلاقات بين البلدين ، فضلا عن استضافتها ومشاركتها في كثير من المؤتمرات والاجتماعات لدول جوار العراق التي عقدت لدعم ومساعدة العراق في محاولة لإعادة الامن والاستقرار اليه من تجاوز ما يعترضه من مشاكل[٢٤] .

ومع اجراء اول انتخابات تشريعية في ٣٠ / ١ / ٢٠٠٥ رحبت حكومة الكويت فيها والشيء نفسه حصل مع مجلس الامة الكويتي ، وكمبادرة لحسن النية اتجاه الكويت ومحاولة لنسيان الماضي زار رئيس الحكومة العراقية مع وفد عراقي كبير الكويت ووصفت هذه الزيارة بأنها تاريخية لأنها اول زيارة لرئيس عراقي منتخب . وقد تناولت الكثير من القضايا العالقة بين البلدين المتمثلة بقضيتي الحدود والديون وتراكمات المرحلة الماضية وسبل تطوير العلاقات بين البلدين . لكن سرعان ما دخلت قضية الحدود سبباً في تعكير صفوة العلاقة بينهما ، فعلى اثر انفلات الأوضاع الأمنية في العراق وعدم قدرة الولايات المتحدة من

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

التحكم في إيقاع الاحداث تجاوزت الكويت في شهر تموز من عام ٢٠٠٥ على الحدود العراقية واقامت حاجزاً حديدياً بحجة الحيلولة دون انتقال العنف الذي يشهده العراق اليها . وقد اثار هذا التجاوز ردود فعل عراقية على المستويين الشعبي والرسمي وصلت الى حد مطالبة بعض أعضاء مجلس النواب بإعادة ترسيم الحدود بين العراق والكويت من جديد وإعادة النظر بالاتفاقيات الحدودية والترسيم الذي اقر بعد عام ١٩٩٠[٢٥] .

تدرك الحكومة الكويتية تماماً خطورة انفلات الأوضاع الأمنية في العراق على مستقبلها السياسي وعلى طبيعة العلاقات مع الحكومة العراقية لذلك أظهرت حرصها في كل المؤتمرات على شجب العنف والرفض القاطع لتقسيم العراق والدعوة للحفاظ على وحدته بل وصل الامر الى دعم الحكومة العراقية من خلال تقديمها منحة قيمتها (١٢٠) مليون دولار لقطاعي التربية والصحة كما تعهدت بدراسة ما بذمة العراق من ديون ، ثم تبعتها بعد ذلك تقديم (١٠) مليون دولار للمتضررين من حادثة جسر الائمة في عام ٢٠٠٦ .

شهدت العلاقة بين العراق والكويت تطوراً ملحوظاً بعد انتخابات عام ٢٠٠٦ ، اذ رحبت الحكومة الكويتية بنتائج الانتخابات وتشكيل الحكومة . وعلى اثرها زار رئيس الوزراء " نوري المالكي" الكويت ، وقد كان من ثمار زيارته تأكيد الجانب الكويتي المشاركة في مؤتمر العهد الدولي المتعلق بديون العراق ودعم عملية الاستثمار فيه ، علماً ان الكويت قبل هذه الزيارة أعربت عن نيتها في تخفيض ديونها المستحقة التي بذمة الخطوط الجوية العراقية البالغة اكثر من (٢٠٠) مليون دولار وأكدت استعدادها لفتح اول خط جوي مع العراق بعد توقف دام اكثر من ١٧ عاما[٢٦] .

يمكن بيان الأسباب التي تكمن وراء مواقف الكويت إزاء العراق وتحسنها بالمقارنة مع الدول المجاورة – وتحديدا العربية – له في هذه المرحلة الى مجموعة أسباب يأتي في مقدمتها :-

أ- ان للكويت مصلحة مباشرة في استقرار العراق وذلك لأن انهيار الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي ومن ثم تقسيم العراق لن يكون بلا تداعيات قوية عليها وربما ينتج عنه اثاراً غير متوقعة تمتد الى الداخل الكويتي الذي لم يكن بمنأى عن رياح التغيير التي تعصف بالبلدان العربية ومنها العراق .

ب- ان للمكون الشيعي في الكويت الذي يبلغ قوامه مع اختلاف المصادر في تقديرهُ ما بين ١٥ – ٣٠ % من المواطنين الكويتيين دوراً وتأثيراً في توجيه صانع القرار الكويتي نحو اتخاذ اتجاهاً وسطيا إزاء ما يحدث في العراق من تصارع ارادات دول الجوار على ارضه ، ومن ثم يمكن القول ان الكويت تفاعلت بإيجابية مع الوضع العراقي الجديد في ظل وصول الشيعة الى الحكم[٢٧] .

اما في مجال العلاقات الاقتصادية بين البلدين فقد كانت لها حصة كبيرة في تعزيز الثقة بين البلدين على العكس تماماً من الدول العربية المجاورة للعراق التي كان بعضها يتخوف من الولوج الى المعترك الاقتصادي في العراق لما يشهده من فوضى وانفلات امني ، ويمكن بيان الدور الكويتي بالاتي[٢٨] :

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

١- قامت شركة (معرض الكويت الدولي) وبالتعاون مع شركة الرياض وبدعم من غرفة تجارة وصناعة الكويت ، معرضاً لإعادة اعمار العراق في الكويت وقد عّد اكبر حدث اقتصادي تشهده العلاقات الاقتصادية بين البلدين واكتسب هذا المعرض أهمية لكثرة الشركات المشاركة فيه التي قدرت بـ (٣٥) شركة كويتية .

٢- تمكنت شركة المخازن العمومية الكويتية من الحصول على عقد لنقل الوقود من خزانات النفط الوطنية الكويتية الى المستودعات الجنوبية لشركة تسويق النفط العراقية (سومو) وبقيمة (٢٧٦٠) مليون دولار امريكي ولمدة ثلاثة اشهر .

٣- وقعت شركة الاتصالات المتنقلة الكويتية عقداً لتغطية الشبكة الهاتفية من الحدود الكويتية الى بغداد.

٤- وقعت الشركة العامة للنقل البري العراقية عقداً مع شركتي (الفضيلة والثقة) الكويتيتين تضمن قيامهما بنقل البضائع المستوردة والمصدرة بين البلدين بما فيها المواد الغذائية والانشائية ومواد أخرى.

ورغم تعدد مجالات التعاون الاقتصادي بين البلدين الا ان هناك جملة من الإشكالات وهي من تركات الماضي التي كانت بمثابة محدداً لطبيعة العلاقات بينهما خلال فترة المدة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٩) ويمكن اجمالها على النحو الاتي:

أ- قضية الاسرى والمفقودين

تدعي الكويت بأنها فقدت (٦٠٠) شخص من رعاياها فقدوا اثناء الاجتياح العراقي للكويت وقد حملت النظام السابق مسؤولية حياتهم ، ومنذ عام ١٩٩١ تطالب الكويت العراق بإطلاق سراحهم او الكشف عن أماكن تواجدهم او الإعلان عن مصيرهم في حين يرفض العراق هذه الاتهامات وبقي موقف الدولتين على ما هو عليه حتى عام ٢٠٠٣ وما ان سقط النظام السابق في عام ٢٠٠٣ تشكلت لجنة متابعة ملف الاسرى والمفقودين وتكونت اللجنة من ثلاثة اطراف مثل الطرف الأول الكويت والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا والطرف الثاني العراق ، في حين مثل الطرف الثالث اللجنة الدولية للصليب الأحمر[٢٩] .

ومن الجدير ذكره ان هذه القضية تمثل محدداً لخروج العراق من البند السابع وقد استخدمتها الكويت مراراً وتكراراً من اجل إطالة بقاء العراق تحت هذا البند .

اما بخصوص قضية الاسرى فقد عاد الاسرى الكويتيون الى الكويت على يد الصليب الأحمر وكان عددهم (٦٥١٨) كويتيا ومن ضمنهم من افراد العائلة الحاكمة وعسكرين بتاريخ ١٤ / اذار / ١٩٩١ .

قامت اللجنة المشكلة بالبحث عن المفقودين في العراق وقد تم التعرف على (٢٣٣) رفاتاً من اصل (٦٠٥) مفقوداً في أربعة مواقع داخل العراق وان رفاتين فقط اكتشفتا في مقابر جماعية في الكويت . وقد حالت الظروف الأمنية التي عصفت بالبلاد دون اكمال عملية البحث[٣٠] .

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

ب- ملف الديون والتعويضات

تعد مسالة الديون احدى مسببات الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ ، فالعراق كان مدين للكويت بمبلغ ١٣.٢ مليار دولار قدمتها الكويت على شكل قروض من دون فوائد اثناء الحرب العراقية – الإيرانية. ولم تسد هذه المبالغ من قبل العراق بل اضيفت اليها التعويضات المفروضة من قبل الامم المتحدة لغزو الكويت في عام ١٩٩٠ وذلك لما لحق من اضرار جسيمة سببتها الحرب. وقد بلغت التعويضات المالية التي اقرتها لجنة الامم المتحدة بـ (٥٣) مليار دولار امريكي بينها ٣٩ مليار دولار لدولة الكويت ، وقد استلمت الكويت لغاية عام ٢٠٠٩ نحو (٢٣.٢٠٧) مليار دولار ولا تزال نحو (١٦) مليار دولار بذمة العراق واجبة السداد للجانب الكويتي .

لم تكن تلك الديون والتعويضات محل رضا من قبل صناع القرار في الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحاضر ، فقد طالبوا بأسقاطها اسوة بالدول الاخرى التي اسقطت ديونها وتعويضاتها للعراق على اساس ان الحكومة الحالية غير مسؤولة عنها . الا ان هذه الطلبات قوبلت بالرفض المطلق من الجانب الكويتي مما شكل عائقاًامام العلاقات بينهما كلما اوتيت فرصة للنهوض بها[٣١] . ويمكن تلخيص الموقف العراقي من التعويضات بثلاث اتجاهات هي[٣٢] :

١- الحل الثنائي ، اذ تبنى العديد من المسؤولين العراقيين توجهالإيجاد تسوية ثنائية لمعضلة التعويضات عبر مفاوضات ثنائية مباشرة مع الحكومة العراقية .

٢- تخفيض نسب الاستقطاع من خلال توجيه دعوة لدولة الكويت الى دراسة مقترح وزير المالية العراقي السابق في تشرين الثاني من عام ٢٠٠٨ اثناء زيارته للكويت بتخفيض نسبة الاستقطاع من ١٠% الى ٥ % .

٣- الحل الدولي ، وضعت الحكومة العراقية في حساباتها اللجوء الى مجلس الامن الدولي لمحاولة التوصل الى قراريعفي العراق بموجبه من التعويضات المالية ، فضلاً عن التحرك الدبلوماسي لنقل مطالب العراق الى مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الدوحة في اذار من عام ٢٠٠٩ وبالفعل قام المسؤولين العراقيين بهذه الخطوة الا انها قبولت بالرفض من الجانب الكويتي.

لم ينته طلب التعويضات عند هذا الحد بل ولدت حكومة الكويت ضغطاً اضافياً على الحكومة العراقية من خلال مطالبة شركة الطيران الكويتية الوطنية بتعويض قدره (١,٢٥) مليار دولار خصوصاً بعد ان قامت الخطوط الجوية العراقية بشراء (٥٠) طائرة من شركة كندية تصل قيمتها (٦) مليارات دولار مبررةً ذلك بان شركتها قد تعرضت الى سرقة عشر طائرات وما يقارب (٣) ملايين قطعة غيار خلال الغزو العراقي الكويتي[٣٣] .

ج- مسألة الحدود :

وهي مشكلة قديمة لكنها ولاّدة لكل المشكال التي حدثت لاحقاً وما زالت لحد الان تمثل كابحاً للعلاقات بين البلدين ، فعلى الرغم من ان الحدود تم ترسيمها عام ١٩٩٤ بموجب القرار (٨٣٣) وقد قبل العراق بذلك مرغماً عنه ، الا ان الكويت تمكنت الحصول

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

على مساحات واسعة لا يستهان بها من الاراضي العراقية بموجب القرار من جهة وبعد عام ٢٠٠٣ ، اذ تذرعت بالأوضاع الامنية في العراق فتقدمت باتجاه الشمال متجاوزةً بذلك القانون الدولي من جهة اخرى .

د- مشكلة الحقول النفطية المشتركة :

هناك عدد من الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت ، ولعل اهمها الحقل الذي يسمى في العراق الرميلة وفي الكويت بالرتقة ، اذ تقوم الكويت باستغلاله بطريقة افقية[٣٤] .

هـ- ميناء مبارك :

بينا فيما سبق كثرة الملفات الخلافية بين العراق والكويت وكل ملفة من هذه الملفات اذا ما فتحت تنسف كل الجهود المبذولة لتقريب المسافات بين البلدين . فبدلا من سعيهما لحلحة تلك الملفات واغلاقها ، ظهرت ملفة او مشكلة جديدة لتضاف الى جملة تلك الملفات بل يكمن القول بانها الاخطر على الاطلاق الا وهي مشكلة ميناء مبارك وتأتي خطورتها من انها تهدد او تشل الموانئ العراقية ومن ثم الاقتصاد العراقي اذا ما تحرك صانع القرار لاحتوائها والتعامل معها على انها تحدٍ جديداً لابد من مواجهته .

يعد ميناء مبارك من الموانئ المخطط لها ان تكون من اكبر الموانئ في الخليج العربي وهو قيد الانشاء على جزيرة بوبيان الواقعة في شمال دولة الكويت ، ويمر انشاءه بأربعة مراحل على ان تنجز المرحلة الاولى في عام (٢٠١٥) مع وجود مخطط هيكلي مستقبلي يصل الى (٦٠) رصيفا ، وسوف يتم البدء في تشغيله بأربعة ارصفة مخصصة للحاويات يمكنها استقبال ما يعادل (٢٨٠٠) الف حاوية[٣٥] .

تمتلك الكويت ساحلاً بحرياً يمتد لأكثر من (٥٠٠) كم ، وقد ساعد ذلك على نشاط الموانئ الكويتية التجارية والنفطية التي تتمثل بموانئ الدوحة والشعيبة والكويت والاحمدي وغيرها ، وتفوق هذه الموانئ في طاقتها الاستيعابية حاجة الكويت الانية والمستقبلية ومع ذلك فان للكويت دوافع عديدة اقتصادية وامنية وسياسية من وراء انشاء هذا الميناء وهي :

١- ادركت الكويت عودة اهمية العراق في المنطقة ولا سيما في خريطة التجارة العالمية ، في ظل بقاء الطلب الكامن على نقل تجارة الترانزيت عبر العراق الذي يقدر بأضعاف حجم تجارة العراقية الخارجية خارج نطاق حدود طاقة موانئ العراق الاستيعابية ، وتطمح الكويت بأنشائها لميناء مبارك بتفويت الفرصة على العراق وتغطيتها لجزء هام من هذا الطلب واستغلال المنافع المصاحبة لهذه العملية في دعم تنميتها الاقتصادية .

٢- تدرك الكويت لما افرزه تطبيق اقتصاديات الحجم الكبير على صناعة السفن والذي اثبت نجاحه الباهر في تحقيق وفورات اقتصادية ويمكن اجماله بأمرين الاول هو دخول السفن ذات الحجم الكبير – والايجابيات الكبيرة – كأحد ابرز محددات القدرة التنافسية للموانئ فضلاً عن انه احد الشروط الضرورية لاستمرارها في الخدمة بجدوى اقتصادية مستقبلاً في ظل النزعة الشديدة عالميا للاستمرار بزيادة حجم السفن ، لذا سارعت الكويت نحو تهيئة

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

المتطلبات اللازمة للتعامل مع الواقع الجديد ، اما الامر الثاني ان التوسع المستمر في احجام السفن ترتب عليه عودتها الى اتباع الخط الملاحي والمطول حول رأس الرجاء الصالح لنقل التجارة بين الشرق والغرب ولذلك تسعى الكويت ضمن هذا المشروع لجعل الممر المائي المقام عليه الميناء الاعمق في الخليج العربي ليصل الى (٢٠ م) ليكون الخط التجاري عبر العراق خياراً اقتصادياً راجحاً لنقل التجارة كبديل للملاحة حول رأس الرجاء الصالح .

٣- يسهم المشروع في انفتاح الكويت على العالم تجارياً واقتصادياً وسوف يحولها الى مركز تجاري ومالي عالمي بعد الانتهاء من انشائه كونه يضم مدينة للصناعات الخفيفة وبحيرة صناعية ومنتجعات سياحية ومناطق سكنية وهي بذلك تسعى لخلق مصادر مستدامة للدخل وتقليل الاعتماد على النفط[٣٦] .

اما الاهداف المستوحاة من انشاء هذا الميناء فهي :

١- بناء على المعطيات انفة الذكر تسعى الكويت الى تحجيم دور ميناء الفاو الكبير الذي اعلن عنه عام ٢٠٠٧ والذي سيمنح العراق اهمية جيوستراتيجية قد تنافس قناة السويس كونه مع القناة الجافة سوف يربط الخليج العربي بالبحر المتوسط عبر سوريا بالبحر الاسود وتركيا ثم الى جورجيا واذربيجان وكذلك دول اوربا الاخرى بخطوط من السكك الحديدية[٣٧] . لذلك تدرك الكويت بان ذلك سوف يحرمها من المساهمة في نقل التجارة العالمية وهي فرصة تكاد لا تعوض ولهذا سارعت نحو انشاء ميناء مبارك لحرمان العراق من هذه المميزات .

٢- فرض واقع جغرافي واستحقاق اقليمي لتثبيت واقع حال الحدود البرية والبحرية التي فرضت من قبل مجلس الامن الدولي مع العلم ان العراق اكد ويؤكد مراراً وتكراراً احقية الكويت في الجزر ولا ينكر ذلك وليس له اطماع في اراضيها .

٣- محاولة خنق العراق والتضيق عليه للحيلولة دون نهوضه مستقبلاً واستعادة عافيته وتأدية دورهم في المنطقة .

٤- لا تخلو فكرة انشاء الميناء في جزيرة بوبيان من تخوف الكويتيين بانه قد يكون للعراق اطماعاً مستقبلية في هذه الجزيرة كونها غير مأهولة مما حدا بهم من استثمارها وانشاء مدينة سكنية ولعل التخوف هذا دفعهم الى تأهيل بقية المناطق الحدودية بالسكان[٣٨] .

هناك جملة من الاضرار الناجمة عن مشروع ميناء مبارك ولاسيما على المستوى البعيد ويأتي في مقدمتها

١- ان وجود ميناء مبارك في موقعه الحالي سوف يحول دون تمكن العراق من تعزيز قدرة موانئه التنافسية ، سواء على المدى القريب او البعيد ومن ثم ستكون الموانئ العراقية خارج منظومة الموانئ الدولية التي تطبق اقتصاديات الحجم الكبير وسعيها الحثيث لرفع الانتاجية وتخفيض التكاليف .

٢- في حالة استكمال ميناء مبارك فانه سوف يقطع الطريق امام جميع السفن من الوصول الى ميناء الفاو الكبير وبالنتيجة لم يكن هناك مبررا لتنفيذه وستصاب عندها موانئ العراق الحالية بالشلل التام ومن ثم سوف يستخدم العراق الموانئ

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

العاملة في دول الجوار لنقل صادراته وارداته على حد سواء ناهيك عن تحمله كلفة اضافية .

٣- لما كان الوصول الى مينائي مبارك الكويتي والفاو العراقي عبر قناة خور عبد الله فان ذلك سيولد تزاحم واحتكاك مباشر بين السفن في ذلك الممر – وهو لايمكن لقناة خور عبد الله استيعابه . فضلا عن ابطاء حركة السفن القادمة والمغادرة من ميناء الفاو والموانئ الاخرى والشيء نفسه بالنسبة للسفن المتعاملة مع ميناء مبارك أي ان هذا التأثير السلبي سيصيب المينائين[٣٩] .

٤- ان الامتدادات الناجمة عن ارصفة ميناء مبارك سوف تلحق الضرر الاكبر بمساحة الجرف القاري العراقي الذي لم يتم تحديده او الاتفاق عليه مع الجانب الكويتي .

٥- في حالة اكمال منشأت المشروع وارصفته فانهاسوف تتجاوز خط التالوك وتقطع الشريان الملاحي الوحيد الذي تتغذى منه الموانئ العراقية وليس ذلك فقط بل ستؤدي الى ان تسلك السفن من والى الموانئ العراقية خطوطا ملاحية ضمن نطاق البحر الاقليمي الكويتي وهذا يتضمن مد الاختصاص القانوني الكويتي عليها واجبارها على رفع العلم الكويتي على السفن العراقية وخضوعها للزيارة والتفتيش من السفن الحربية الكويتية ويصبح بامكان الكويت مستقبلاً بفرض رسوم على مرور السفن العراقية او المتجهة نحو الموانئ العراقية ، وفي ذلك كله مخالفة كويتية واضحة لقرار مجلس الامن الدولي ذي الرقم (٨٣٣) الفقرة (٥) التي تلزم كلا الدولتين باحترام الحق بالمرور الملاحي[٤٠] .

مما لا شك فيه ان هذه المشاكل القائمة بين البلدين التي كانت سبباً في توتر العلاقات بينهما على الدوام التي تحتاج الى اعادة نظر والعمل الجاد على تسويتها لما يخدم مصلحة الشعبين الذي تربطه العوامل التي تجمعه اكثر من التي تفرقه .

ومع بداية عام ٢٠١١ بدأت مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين تمثلت بالتبادل الرسمي للزيارات بين المسؤولين وتمحض عن ذلك امران الاول تشكيل لجنة وزارية مشتركة يترأسها وزيرا خارجية البلدين لمتابعة القضايا التي تسهم في اخراج العراق من البندالسابع ، وقد عقدت اللجنة اجتماعها في الكويت خلال الفترة ٢٧ – ٢٨ / ٣ / ٢٠١١ ، وقد انبثقت عن هذه اللجنة اربع لجان فرعية وهي على النحو الاتي :

١- اللجنة الاولى : تنظر في قرار مجلس الامن ٨٣٣ في عام ١٩٩٣ بما في ذلك صيانة الدعامات الحدودية واستكمال ترسيم الحدود البحرية بين البلدين وحرية الملاحة وتنظيم وتنمية العمل البحري في خور عبد الله .

٢- اللجنة الثانية : تنظر في تعويضات الديون والممتلكات العائدة للكويتيين في العراق ومبنى القنصلية في البصرة وحركة التبادل التجاري والكمركي بين البلدين .

٣- اللجنة الثالثة : تنظر في قضايا المفقودين والممتلكات الكويتية والمفقودين العراقيين والكويتيين .

٤- اللجنة الرابعة : تنظر في تحديث اتفاقية تنظيم الخدمات الجوية بين العراق والكويت والتعاون النفطي بين الحدود المشتركة ومنع تجاوزات الصيادين العراقيين ودوريات المراقبة العراقية[٤١] .

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

الثاني هو اقتراب العراق من الخروج من طائلة البند السابع ونقله الى البند السادس وهذا ما صرح به رئيس الوزراء الكويتي جابر مبارك الحمد الصباح الذي زار العراق في ٢١ / اب / ٢٠١٣ الذي اشار في مؤتمر صحفي ان بلاده ستبلغ الامم المتحدة بضرورة خروج العراق من البند السابع كونه اوفى بالالتزامات المترتبة عليه مع الكويت[٤٢] .

المبحث الخامس : مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية

كان ومايزال وسيبقى معطى الجغرافيا السياسية حاضراً في تشكيل ملامح العلاقات العراقية – الكويتية ولايمكن الهروب من حتمية هذا المعطى جغرافياً واقتصادياً وسياسياً وحتى اجتماعياً وتاريخياً .

فعلى طوال عمر العلاقة بين العراق والكويت تكرر الالتباس وسوء فهم بينهما مما جعل القوى المتنفذة – التي اوجدته – تستغل هذا الشيء لتكون العلاقة بينهما ولادة للكثير من المشاكل والازمات بل والحروب التي ادخلت المنطقة في عنق الزجاجة وجعلتها تحت السيطرة الرسمية للولايات المتحدة بعد عام ١٩٩٠ وحتى الوقت الحاضر .

ان رسم مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية تكتنفه الصعوبة والتعقيد ومن ثم يصعب تحديد اتجاه بوصلته والمرسى الذي سيرسى عليه ، فألى جانب عقدة الخوف من الضم حتى مع تغيير النظام السياسي في العراقي بعد عام ٢٠٠٣ م التي تثير الفزع عند الكويتيين مايزال هناك شعوراً لدى الشعب العراقي بالمقابل بان الكويت عراقية الاصل ، فضلاً عن انها كانت قاعدة مهمة من قواعد الولايات المتحدة التي احتلت العراق بعد عام ٢٠٠٣ وما تمخض عنه من تدمير وعدم استقرار ، علاوة على ذلك وجود الكثير من الملفات العالقة التي لم يتم تسويتها حتى هذه اللحظة وفيها اجحاف كبير للعراق ، وهذا لا يعني ان العلاقات راكدة بينهما وانما تعد الافضل بالمقارنة مع بقية دول الجوار العربية .

وعلى هذا الاساس يمكن القول ان مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية يتقبل كل المشاهد وكل الاحتمالات لكثرة المشاكل التي تسمح بتدخل اطراف خارجية لاتريد ينعم البلدين بعلاقات طيبة ، ومن ثم فان المستقبل القريب من وجهة نظر الباحثة يتمثل بمشهدين وفقاً لمعطيات الماضي والحاضر هما :

المشهد الاول : مشهد التراجع في العلاقات .

ان هذا المشهد يقوم على اساس تراجع واضح في العلاقات بين العراق والكويت ووصولهما الى مرحلة اللاعودة في المرحلة المقبلة وهو ما تستبعده الباحثة لعدة اسباب ابرزها :

١- ما من شك ان النظام السياسي السابق كان يمثل تهديدا مباشراً لأمن الكويت ويجعلها غير مطمئنة حتى مع التعهدات الامريكية بحمايتها فعلى طول المدة ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ لم تشعر الكويت بالامان الا انها وبفضل القوات الامريكية استطاعت ان تتخلص منه في عام ٢٠٠٣ ليكون ذلك ايذاناً في دخول الكويت بمرحلة جديدة تقوم على اساس التعاون البناء بينها وبين جارتها الشمالية . ومن هنا يمكن القول ان زوال

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

النظام السياسي السابق ، وقيام نظام سياسي جديد يقوم على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول المجاورة له ، واحترام سيادتها سوف يجعل الكويت حكومة وشعباً تشعر بالامان الذي غاب عنها على مدى اكثر من عقد .

٢- ان حتمية الجوار الجغرافي الكويتي العراقي ، كان له بالغ الاثر في خشية الكويت بعد عام ٢٠٠٣ حين اصبحت قضية الانفلات الامني والاعمال الارهابية وسوء الاوضاع السياسية في العراق من انتقالها اليها لتسهم في زعزعة استقرارها ، علماً ان الكويت عانت بسبب تسلل بعض العناصر الارهابية منها للمشاركة في الحرب الطائفية التي اندلعت في العراق . وليس هذا الامر الوحيد الذي يثير قلق وخوف الكويتيين من اوضاع العراق وانما من قيام ايران باستغلال الانفلات الامني في العراق في المحافظات الجنوبية وتحديداً البصرة المجاورة للحدود الكويتية لزعزعة استقرارها الداخلي وهذا ما عبر عنه صراحةً احد المسؤولين الكويتيين للقنصل الامريكي في الكويت زيليكو (Zelikow) في عام ٢٠٠٦ قائلاً " ان قلق الكويت يكمن في جنوب العراق ... الذي يعتبر احد المشاكل الرئيسة التي سوف تواجه الكويت في المستقبل " لذلك فان انهيار المنظومة الامنية في العراق التي من المحتمل ان يتحول بسببها العراق الى دولة فاشلة يسيطر عليها الارهابيون ، هي من اهم التخوفات الكويتية الرئيسة بسبب موقعها الجغرافي[٤٣] . لذلك ترى الباحثة ان التخوفات الكويتية من الوضع في العراق يجعلها معنية بها اكثر من غيرها ، ويتطلب منها مساندته لتحقيق الاستقرار فيه ونجاح نظامه السياسي وهذا لا ياتى الا من خلال اعادة النظر في كل الملفات العالقة بينها وبين العراق بطريقة هادئة نأخذ بنظر الاعتبار المستجدات التي يفرضها الواقع ، لذا تستبعد الباحثة ان تعود العلاقات بينهما الى ما قبل عام ٢٠٠٣ وثمة ما يؤطر هذه العلاقات في المستقبل القريب وتقديم تنازلات لينعم البلدين بالاستقرار .

٣- ان ما يشهده العراق وسوريا من سيطرة تنظيم داعش على مساحات كبيرة من اراضيهما لا يجعل الكويت بعيدة عن اثار هذا التنظيم لاسيما وانه يتبنى المنهج التكفيري ضد الطائفة الشيعية . وعليه فان الكويت لا يمكن استبعادها من مخاطر هذا التنظيم كونها تضم نسبة كبيرة من هذه الطائفة هذا من جهة ووجود خلايا نائمة من هذا التنظيم في الكويت ، ومن ثم فان هذا التنظيم سوف لا يستثنى الكويت من عملياته . وما التفجير الذي استهدف جامع الامام الصادق (ع) وتبني التنظيم له الا دليلاً وشاهداً قريباً على ذلك .

لذا سوف يدفع العامل الطائفي بالبلدين نحو التقارب وبذل المزيد من الجهود لمواجهته .

المشهد الثاني : الاستمرارية في العلاقات

يقوم هذا المشهد وهو المرجح من الباحثة ان تشهد العلاقات العراقية – الكويتية استمراراً في تحسنها في المستقبل القريب لتمثل امتداداً لتحسن العلاقات في الوقت الحاضر في ظل وجود نوايا طيبة من كلا البلدين لتجاوز عقبات الماضي ولعل ابرزها يمثل تجليات الحاضر هي :

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

١- شهدت العلاقات العراقية – الكويتية تطوراً ملموساً في السنوات الاخيرة بعد المساعي الحثيثة التي بذلها قادة البلدين لتجاوز خلافات الماضي وهو الامر الذي تحقق بشكل فعلي حينما اسهمت الكويت في اخراج العراق من طائلة البند السابع بعدما اوفى بكل التزاماته تجاهها[٤٤].

٢- ان خروج العراق من طائلة البند السابع يصب في مصلحة تعزيز العلاقات بينه وبين الكويت ، وهذا يتطلب منها احترام وتطبيق ما جاء في جميع المباحثات والاجتماعات بين الطرفين . لان في ذلك منفعة تعود عليهما في كل المجالات ومنها المجال الاقتصادي ، اذ اجمع عدد من الاقتصاديين على ضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية وايجاد فرص استثمارية مشتركة تحقق الفائدة لكلا الطرفين ، ولاسيما عقب النتائج الايجابية المترتبة على تطورها من خلال الدور الداعم للقطاع الخاص والفرص المتوافرة على الصعيد السياحي واللوجستي والثقافي والاجتماعي ، ناهيك عن ان السوق العراقية هي سوق واعدة بحاجة الى السلع الرئيسة ، والضرورية والاجهزة والتقنيات وهو ما يمكن تلبيته من السوق الكويتية واسواق دول مجلس التعاون الخليجي التي لها مخزون كبير في شتى القطاعات التجارية .

٣- اما في الجانب الاجتماعي فقد تمكن البلدين في رأب الصدع الذي احدثه النظام السابق وما خلفه من مشاعر حقد وكراهية بين الشعبين ، من خلال خطوة احياء لجنة الاخاء الشعبية الكويتية – العراقية وهي خطوة ايجابية في تحسن العلاقات وبداية خلق رأي عام عراقي تجاه الكويت وكويتي تجاه العراق[٤٥] .

٤- ان الملفات العالقة بين البلدين التي لم يتم تسويتها حتى هذه اللحظة مثل الديون والتعويضات وميناء مبارك يراها البعض بمثابة قنابل موقوته يمكن ان تعكر صفو العلاقات في المستقبل ، الا ان الباحثة ترى بان الدبلوماسية المبنية على الاحترام يمكن ان تؤتي اكلها في ازالة هذه المخاوف ، فعلى سبيل المثال لا الحصر صرح وزير الخارجية الكويتي صباح الخالد الحمد الصباح اثناء زيارته الى العراق بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ٢٠١٤ بان ميناء مبارك هو ميناء تكاملي مع الموانئ العراقية والمنطقة محتاجة الى تواجد حركة بحرية ، ومن جانبه صرح وزير الخارجية العراقي الدكتور ابراهيم الجعفري ان الكويت اجلت استلام دفعة التعويضات البالغة اكثر من (٤) مليار دولار وقد خففت الكثير من الاعباء المالية عن العراق[٤٦] . ويمكن عد كل هذه الامور اشارات ايجابية توحي وتشير الى مستقبل واعد ينتظر العلاقة بين البلدين .

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

الاستنتاجات

١- تركت الجغرافيا السياسية للبلدين بصمتها على طبيعة العلاقات بينهما على طوال المدة من ١٩٢١ – ٢٠١٥ من حيث التقارب والتعاون تارة والتباعد والقطيعة تارة اخرى

٢- اتسمت العلاقات بين البلدين خلال المدة من ١٩٢١ – ١٩٦٣ بالتوتر والقطيعة على اثر مطالبة العراق بضم الكويت ابان العهد الملكي من قبل الملك غازي عام ١٩٣٧ والشيء نفسه في العهد الجمهوري من قبل الرئيس عبد الكريم قاسم في عام ١٩٦١ .

٣- اما خلال المدة ١٩٦٣ – ١٩٩١ كان هناك توترا في العلاقات العراقية الكويتية واصبح خوف الكويتين يقينا عندما وضع العراق قواته في المناطق الكويتية كجزء من القوات العسكرية لحماية ميناء ام قصر من الاعتداء الايراني عليه . وتميزت العلاقات بين العراق والكويت بالدعم والتأييد خلال الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ -١٩٨٨ .

٤- كان لدخول العراق للكويت واحتلالها في اب من عام ١٩٩٠ السبب المباشر في قطع العلاقات بينهما ووصولها الى مرحلة اللاعودة حتى سقوط النظام السياسي في العراق على ايدي الاحتلال الامريكي في عام ٢٠٠٣ . وقد تمخض عن الاحتلال خروج العراق من الكويت تحت القوة وتدمير بنيته التحتية ووضعه تحت طائلة البند السابع .

٥- ساهمت الكويت وبشكل فعال في تعزيز علاقاتها مع العراق بعد عام ٢٠٠٣ عندما ابدى صناع القرار فيه نواياهم الحسنة تجاه الشعب الكويتي وحكومته وبذلك تقاربت وجهات النظر رغم الكثير من الملفات العالقة ، ففي المقابل وافق الكويت على خروج العراق من البند السابع بعد ان وفى بالتزاماته ازاء الكويت واصبح يتمع بسيادة كاملة .

٦- يتوقع الباحثان ان ينتظر البلدان مستقبلا واعدا طالما ان النوايا الحسنة لدى الطرفين موجودة وادراكهما للمخاطر التي تحدق بالمنطقة .

الهوامش

(١) سامي ناصر خليفة ، حسن عبد الله جوهر ، صنع القرار في دولة الكويت جدلية العلاقة بين النخب السياسية والاقتصادية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،العدد (٢١) ، ٢٠٠٩ ، ص٣٥ – ٤٤ .

(٢) مارثا دوكاس ، ازمة الكويت ، العلاقات الكويتية – العراقية ١٩٦١ – ١٩٦٣ ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص١١ – ١٢ .

(٣) نايف المطيري ، ماجد الديحاني ، إبراهيم دشتي ، العلاقات الكويتية – العراقية الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مجلس الامة الكويتي ، الأمانة العامة ، قطاع البحوث والمعلومات ، إدارة الدراسات والبحوث ، متوفر على الرابط : http://www.kna.kw/clt/mn.asp?id=834.

(٤) عبد الملك التميمي ، العلاقات الكويتية – العراقية ١٩٢١ – ١٩٩٠ دراسة تاريخية في كتاب الغزو العراقي للكويت دراسة تحليلية (ندوة بحثية) ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (١٩٥) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٥ ، ص٥٠ – ٥١ .

(٥) المصدرنفسه ، ص٥٤ .

(٦) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٦ ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص٦١ – ٦٢.

(٧) سرحان غلام حسين ، وسائل تطبيع العلاقات العراقية – الكويتية ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ،الجامعة المستنصرية ، العدد (١٧) ، ٢٠٠٥ ، ص٨٢ .

(٨) قدري قلعجي ، الخليج العربي ، دار الكتاب العربي ، مطابع دار الفذ ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص٦٢٠-٦٢١ .

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

(٩) سرحان غلام حسين ، مصدر سابق ، ص٨٣ – ٨٤ .

(١٠) ظافر محمد العجمي ، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية ، ط١ ، سلسلة اطروحات الدكتوراه ، (٥٦) ن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٢٩٧ – ٢٩٩ .

(١١) نايف المطيري ، ماجد الديجاني ، إبراهيم دشتي ، مصدر سابق .

(١٢) عبد المالك التميمي ، مصدر سابق ، ص٥٦ -٥٧ .

(١٣) فكرت نامق عبد الفتاح العاني ، الولايات المتحدة وامن الخليج العربي دراسة في تطوير السياسة الامريكية في الخليج منذ الثمانينيات وافاق المستقبل ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص١٨٠ – ١٨٦ .

(١٤) عزيز جبر شيال ، العلاقات العراقية – الكويتية ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (١١) ، ٢٠٠٥ ، ص٢٩ .

(١٥) عبد الناصر محمد سرور ، القرار العراقي باجتياح الكويت وضمها عسكريا في ٢ / اب / ١٩٩٠ ، مجلة جامعة الأقصى ، المجلد (٨) ، العدد (١) ، ٢٠٠٤ ، ص١٠٩ .

(١٦) المصدر نفسه ، ص١١١ .

(١٧) محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد ازمة الخليج ، سلسلة عالم المعرفة (١٥٨) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٢ ، ص٨٢ – ٩٣ .

(١٨) محمد ظافر محمد العجمي ، مصدر سابق ، ص٦٠٣ – ٦٠٤ .

(١٩) عبد العزيز رمضان الخطابي ، ميناء مبارك واثرهفي حق العراق بالملاحة البحرية ، مجلة الرافدين للحقوق ، جامعة الموصل ، المجلد (١٤) ، العدد (٥١) ، ٢٠١١ ، ص١٦٧ .

(٢٠) شيماء محمد جواد ، انعكاسات دخول العراق للكويت على سياسات دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) ، مجلة العلوم الإنسانية ، كلية التربية صفي الدين الحلي ، جامعة بابل ، المجلد (١) ، العدد (٤) ، ٢٠١٠ ، ص١٩٤ .

(٢١) سرحان علام حسين ، مصدر سابق ، ص٨٩.

(٢٢) مالك دحام الجميلي ، لمياء محسن الكناني ، العلاقات العراقية – الكويتية واشكالية ميناء مبارك ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٢٥) ، ٢٠١٢ ، ص١٤١ – ١٤٢ .

(٢٣) عبد الله خليفة الشايجي ، العلاقات العراقية – الكويتية ، مجلة اراء حول الخليج ، مركز الخليج للابحاث ، العدد (٢٧)، ٢٠٠٥ ، ص٢٠.

(٢٤) واثق محمد البراك ، صنع القرار السياسي في الكويت ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (١٨) ، ٢٠١٠ ، ص٢٦٩ .

(٢٥) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦ ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (١٢) ، ٢٠٠٨ ، ص٢٢٩ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص٢٣٢ .

(٢٧) جميلة الطاهر ، الدور السياسي لشيعة الكويت ، مجلة أبحاث استراتيجية ، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، بغداد ،العدد (٥) ، ٢٠١٣ ، ص١٩١ – ١٩٥ .

(٢٨) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، الافاق المستقبلية للعلاقات العراقية – الخليجية في المجال الاقتصادي ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (١٩) ، ٢٠١٠ ، ص٣٤٠-٣٤٢ .

(٢٩) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦ ، مصدر سابق ، ص٢٤٢ .

(٣٠) شبكة عشتار ، حين تصبح القضايا الانسانية وقودا للسياسة اسرى الكويت ٢ / ٣ / ٢٠٠٩ www.shtar.enana.blogspot.com

(٣١) عدنان احمد سلوم ، اسامة مرتضى ، الافاق المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية ما بعد نسيان ٢٠٠٣ ، ط١ ، دار مكتبة البصائر ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص١٢١ .

(٣٢) اسراء علاء الدين نوري ، طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية قبل وبعد عام ٢٠٠٣ ومستقبلها ، بحث مقدم الى

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

الندوة العلمية لمركز الدراسات الاقليمية في جامعة الموصل ٥/ ايار / ٢٠١٠ ، ص١٠٩ .

(٣٣) عدنان احمد سلوم ، اسامة مرتضى ، مصدر سابق ، ص١٣٣.

(٣٤) مالك دحام الجميلي ، لمياء محسن الكناني ، مصدر سابق ، ص١٤٢ .

(٣٥) ميناء مبارك الكويتي وتأثيراته الاقتصادية والسياسية على العراق www.tellskuf.com/index.php?option=com.

(٣٦) جعفر عبد الأمير الحسني ، هاشم مرزوك الشمري ، تأثيرات انشاء ميناء مبارك على مشروع ميناء الفاو الكبير ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد (٣٠) ، ٢٠١١ ، ص١٣ – ١٥ .

(٣٧) جمال حامد رشيد ، غالب ناصر السعدون ، ميناء الفاو دراسة في جغرافية النقل ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد (١) ، العدد (٦٧) ، ٢٠١١ ، ص٥١ .

(٣٨) إبراهيم العبيدي ، العلاقات العراقية – الكويتية ازمة ميناء مبارك ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لبيت الحكمة ، بغداد ، ٣١ / ١٠ / ٢٠١١ ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٣٠٧ – ٣٠٨ .

(٣٩) جعفر عبد الأمير الحسيني ، هاشم مرزوك الشمري ، مصدر سابق ، ص٢٨ – ٢١ .

(٤٠) عبد العزيز رمضان علي الخطابي ،مصدر سابق ، ص٢٠٠ – ٢٠٣ .

(٤١) وزارة الخارجية العراقية ، مجلة صدى الخارجية ، العدد (٥) ، ٢٠١١ ، ص٣٧ .

(٤٢) جريدة المدى ، العراق يخرج من البند السابع وينتقل الى البند السادس .... ، العدد (٢٨٧٢) ، ٢٢ / اب / ٢٠١٣ http://www.almadapaper.net

(٤٣) طلال زيد العازمي ، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق بعد الغزو الامريكي ٢٠٠٣ ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (٢٤٧) ، ٢٠١٤ ، ص٩١ .

(٤٤) جريدة الزمان ، متغيرات العلاقات العراقية – الكويتية (١٩٣٢ – ٢٠١٤) ، ١٤ / ٧ / ٢٠١٤ متوفر على الرابط: www.azzaman.com/?p=77012

(٤٥) جميلة الطاهر ، العلاقات العراقية – الكويتية بعد الفصل السابع دراسة مستقبلية ، أبحاث إستراتيجية ، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية ، العراق ، العدد (٧) ، ٢٠١٤ ، ص٢١٢ – ٢١٣ .

(٤٦) عادل الجبوري ، إبرام (٤٥) اتفاقية ومذكرة تفاهم بين العراق والكويت ، موقع العهد الإخباري متوفر على الرابط : www.alahednews.com.ib/105393/161

المصـــادر

١- إبـراهيم العبيـدي ، العلاقـات العراقيـة – الكويتيـة ازمـة ميناء مبـارك ، المـؤتمر العلمي السـنوي الثـاني لبيـت الحكمـة ، بغـداد ، ٣١ / ١٠ / ٢٠١١ ، ط١ ، بيـت الحكمـة ، بغـداد ، ٢٠١٢ .

٢- اسـراء عـلاء الـدين نـوري ، طبيعـة العلاقـات العراقيـة – الكويتيـة قبـل وبعـد عـام ٢٠٠٣ ومسـتقبلها ، بحـث مقـدم الـى النـدوة العلميـة لمركـز الدراسـات الاقليميـة في جامعـة الموصـل ٥/ ايار / ٢٠١٠ .

٣- جريـدة الزمـان ، متغيـرات العلاقـات العراقيـة – الكويتيـة (١٩٣٢ – ٢٠١٤) ، ١٤ / ٧ / ٢٠١٤ متـوفر علـى الـرابط :
www.azzaman.com/?p=77012

٤- جريـدة المـدى ، العـراق يخـرج مـن البنـد السـابع وينتقـل الى البنـد السـادس .... ، العـدد (٢٨٧٢) ، ٢٢ / اب / ٢٠١٣
http://www.almadapaper.net

٥- جعفـر عبـد الأمير الحسـني ، هاشـم مـرزوك الشـمري ، تـأثيرات انشـاء ميناء مبـارك على مشـروع ميناء الفـاو الكبيـر ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد (٣٠) ، ٢٠١١ .

٦- جمـال حامـد رشـيد ، غالـب ناصـر السـعدون ، ميناء الفـاو دراسـة في جغرافيـة النقـل ، مجلـة الجمعيـة الجغرافيـة العراقيـة ، المجلد (١) ، العدد (٦٧) ، ٢٠١١ .

٧- جميلـة الطـاهر ، العلاقـات العراقيـة – الكويتيـة بعـد الفصـل السـابع دراسـة مسـتقبلية ، أبحـاث إسـتراتيجية ، مركـز بـلادي للدراسـات والأبحـاث الإسـتراتيجية ، العـراق ، العـدد (٧) ، ٢٠١٤ .

٨- جميلـة الظـاهر ، الـدور السياسـي لشـيعة الكويـت ، مجلـة أبحـاث اسـتراتيجية ، مركـز بـلادي للدراسـات والأبحـاث الاستراتيجية ، بغداد ،العدد (٥) ، ٢٠١٣.

٩- سـامي ناصـر خليفـة ، حسـن عبـد الله جـوهر ، صـنع القـرار في دولـة الكويـت جدليـة العلاقـة بـين النخـب السياسـية والاقتصـادية ، المجلـة العربيـة للعلـوم السياسـية ، مركـز دراسـات الوحدة العربية ، بيروت ،العدد (٢١) ، ٢٠٠٩ .

١٠- سـرحان غـلام حسـين ، وسـائل تطبيـع العلاقـات العراقيـة – الكويتيـة ، مجلـة دراسـات وبحـوث الـوطن العربـي ،الجامعة المستنصرية ، العدد (١٧) ، ٢٠٠٥ .

١١- شـبكة عشـتار ، حـين تصـبح القضـايا الانسـانية وفـودا للسياسـة اسـرى الكويـت ٢ / ٣ / ٢٠٠٩
www.shtar.enana.blogspot.com

١٢- شـيماء محمد جـواد ، انعكاسـات دخـول العـراق للكويـت علـى سياسـات دول مجلـس التعـاون الخليجـي للمـدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) ، مجلـة العلـوم الإنسـانية ، كليـة التربيـة صـفي الـدين الحلي ، جامعة بابل ، المجلد (١) ، العدد (٤) ، ٢٠١٠ .

١٣- طـلال زيـد العـازمي ، السياسـة الخارجيـة الكويتيـة تجـاه العـراق بعـد الغـزو الامريكـي ٢٠٠٣ ، مجلـة المسـتقبل العربـي ، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة ، بيـروت ، العـدد (٢٤٧) ، ٢٠١٤ .

١٤- ظـافر محمد العجمـي ، امـن الخلـيج العربـي تطـوره واشـكالياته مـن منظـور العلاقـات الإقليميـة والدوليـة ، ط١ ، سلسـلة اطروحـات الـدكتوراه ، (٥٦) ن مركـز دراسـات الوحـدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

١٥- عـادل الجبـوري ، إبـرام (٤٥) اتفاقيـة ومـذكرة تفـاهم بين العراق والكويت ، موقع العهد الإخباري متوفر على الرابط :
www.alahednews.com.ib/105393/161

١٦- عبـد الـرزاق الحسـني ، تـاريخ الـوزارات العراقيـة ، ج٦ ، بيروت ، ١٩٨٢ .

١٧- عبـد العزيـز رمضـان الخطـابي ، ميناء مبـارك واثرهفـي حـق العـراق بالملاحـة البحريـة ، مجلـة الرافـدين للحقـوق ، جامعـة الموصل ، المجلد (١٤) ، العدد (٥١) ، ٢٠١١ .

١٨- عبـد الله خليفـة الشـايجي ، العلاقـات العراقيـة – الكويتيـة ، مجلـة اراء حـول الخلـيج ، مركـز الخلـيج للابحـاث ، العدد (٢٧)، ٢٠٠٥ .

١٩- عبـد الملـك التميمـي ، العلاقـات الكويتيـة – العراقيـة ١٩٢١ – ١٩٩٠ دراسـة تاريخيـة في كتـاب الغـزو العراقي للكويـت دراسـة تحليليـة (نـدوة بحثيـة) ، سلسـلة عـالم المعرفـة ، العـدد

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139

(١٩٥) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٥ .

٢٠- عبد الناصر محمد سرور ، القرار العراقي باجتياح الكويت وضمها عسكريا في ٢ / اب / ١٩٩٠ ، مجلة جامعة الأقصى ، المجلد (٨) ، العدد (١) ، ٢٠٠٤ .

٢١- عدنان احمد سلوم ، اسامة مرتضى ، الافاق المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية ما بعد نسيان ٢٠٠٣ ، ط١ ، دار مكتبة البصائر ، بيروت ، ٢٠١١ .

٢٢- عزيز جبر شيال ، العلاقات العراقية – الكويتية ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (١١) ، ٢٠٠٥ .

٢٣- فكرت نامق عبد الفتاح العاني ، الولايات المتحدة وامن الخليج العربي دراسة في تطوير السياسة الامريكية في الخليج منذ الثمانينيات وافاق المستقبل ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص١٨٠ – ١٨٦ .

٢٤- قدري قلعجي ، الخليج العربي ، دار الكتاب العربي ، مطابع دار الفذ ، بيروت ، ١٩٦٥ .

٢٥- مارثا دوكاس ، ازمة الكويت ، العلاقات الكويتية – العراقية ١٩٦١ – ١٩٦٣ ، بيروت ، ١٩٧٣ .

٢٦- مالك دحام الجميلي ، لمياء محسن الكناني ، العلاقات العراقية – الكويتية واشكالية ميناء مبارك ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٢٥) ، ٢٠١٢ .

٢٧- محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد ازمة الخليج ، سلسلة عالم المعرفة (١٥٨) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٢ .

٢٨- محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، الافاق المستقبلية للعلاقات العراقية – الخليجية في المجال الاقتصادي ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (١٩) ، ٢٠١٠ .

٢٩- محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦ ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (١٢) ، ٢٠٠٨ .

٣٠- ميناء مبارك الكويتي وتأثيراته الاقتصادية والسياسية على العراق ، www.tellskuf.com/index.php?option=com.

٣١- نايف المطيري ، ماجد الديحاني ، إبراهيم دشتي ، العلاقات الكويتية – العراقية الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مجلس الامة الكويتي ، الأمانة العامة ، قطاع البحوث والمعلومات ، إدارة الدراسات والبحوث ، متوفر على الرابط : http://www.kna.kw/clt/mn.asp?id=834.

٣٢- واثق محمد البراك ، صنع القرار السياسي في الكويت ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (١٨) ، ٢٠١٠ .

٣٣- وزارة الخارجية العراقية ، مجلة صدى الخارجية ، العدد (٥) ، ٢٠١١ .

DOI:10.18018/URUK/017-10/115-139